

الخماسي المجرد الذي يوزن بتكرير لامة مرتين في الميزان الصرفي - وقد مر ذلك في الفصل الثالث -

لذلك أخذ: جدول حُكَمَ جعفر في التصغير بِضَمّ أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء التصغير الساكنة وكسر الحرف الذي يلي هذه الياء التي وقعت ثالثة في كليهما .
وكما اشترك مع جعفر في التصغير وفي أحكامه اشترك معه كذلك في جمع التكسير، فَيَكْسُر: جَعْفَر على جَعَا فِر، وجدول على جداول حيث زيدت الألف ثالثة في كل منهما وفتح الحرف الثاني من كل منهما وكسر الحرف ما قبل الآخر فيهما أيضاً وبذلك تمت المساواة والمقابلة والموازنة بين الملحق والملحق به من الأسماء على ضوء هذين المثالين .

أما في الأفعال فيشترط موافقة التصاريف في الملحق والملحق به كالماضي نحو: جَلَبَب صار على وزن فَعَلَل كَدَحْرَجَ ؛ لأنه ملحق به ، وكما اتفقا في الماضي اتفقا في غيره كالمضارع، نحو: يُجَلَبَبُ ويُدَحْرَجُ والأمر نحو جَلَبَبٌ ودَحْرَجِ واسمي الفاعل والمفعول، نحو: مُجَلَبَبٌ ومُدَحْرَجٌ ومُجَلَبَبٌ ومُدَحْرَجٌ .
والفرق بمن الملحق والملحق به هو أن جميع أحرف الملحق به أصول نحو: دَحْرَجَ الذي أُحِقَّ به جلبب من الأفعال، وقد تكون معها أحرف زائدة، نحو: اَحْرَنْجَمَ وهو فعل رباعي زيدت فيه همزة الوصل أولاً والنون حشوا وقد أُحِقَّ به من الثلاثي نحو: اسَلَنْتَقَى بمعنى اسْتَلْتَقَى على ظهره .

بينما لايجوز في الملحق اسماً كان أو فعلاً إلا أن يكون مزيداً فيه ؛ لأن الإلحاق لا يحصل إلا بزيادة حرف أو عدة أحرف على الكلمة التي يراد إلحاقها بغيرها التي أكثر منها حروفاً .

ويلزم اتحاد مصدرَي الملحق والملحق به في الأفعال، ففي: جَلَبَبَ يجب أن يتفق مصدره مع مصدر: دَحْرَجَ، ولما كان للفعل: دَحْرَجَ مصدران لزم أن يتفق معه: جَلَبَبَ في كليهما وهما على وزني فَعَلَلَةٍ، وفِعْلَالٍ، نحو: دَحْرَجِيَّةٌ، ودَحْرَاجٍ، وجَلَبَبِيَّةٌ وجَلَبَابٍ .